

المبين في اسرائيل . وتعتبر نسبة الزيادة بين السكان العرب في اسرائيل من اعلى النسب في العالم نظرا لتسكهم بالتقاليد وانخفاض مستوى الويلات بينهم .

ويؤكد السلطات الاسرائيلية ان حجم البطالة انخفض في المناطق المحتلة من ١٧٪ في عام ١٩٦٧ الى ٥٪ في قطاع غزة و٢٪ في الضفة الغربية . ولا يزال قطاعا الزراعة والبناء يشكلان المجال الحيوي لامتصاص اليد العاملة في المناطق المحتلة . ومن ناحية اخرى ارتفع مستوى الاجور في القطاع الصناعي بنسبة ٢٠٪ في غزة و١٤٪ في الضفة الغربية وان كان معظم الزيادة جاء نتيجة لارتفاع نفقات المعيشة ومستوى الاسعار اجمالا . وقد حاولت السلطات الاسرائيلية الاستفادة من انخفاض مستوى الاجور هناك بالمقارنة باسرائيل لاجتذاب المزيد من اليد العاملة لسد النقص الحاصل في اسرائيل وكذلك لاقامة صناعات خفيفة تعتمد على اليد العاملة غير ان النشاط الندائي المتزايد في قطاع غزة قد حال حتى الان دون تنفيذ هذه الخطة .

خلال العام الماضي ارتفع الانتاج الزراعي بنسبة ٢١٪ في الضفة الغربية و٤١٪ في قطاع غزة من العام الذي سبقه . وقامت السلطات الاسرائيلية باستيراد ٢٠٪ من استهلاكها من البطيخ من الضفة الغربية و ٢٠٪ من حاجتها من الخضراوات . كما رودت المناطق المحتلة اسرائيل بـ ٢٠٪ من محصول التبع ، وبلغ محصول الزيتون ضعفين ونصف محصول اسرائيل .

وتحاول السلطات الاسرائيلية الايحاء بين الحين والآخر الى وجود ازدهار اقتصادي في الضفة الغربية وغزة لم يكن متوقفا قبل الاحتلال الاسرائيلي عن طريق نشر احصائيات حول الزيادة في حجم الناتج الوطني . فمثلا نشرت احصائيات تلخص في حدوث زيادة قدرها ٩٪ في الضفة الغربية و٣١٪ في قطاع غزة نتيجة لتوظيف قسم كبير من اليد العاملة في اسرائيل . غير انه عند اخذ ارتفاع المستوى العام للاسعار بعين الاعتبار فان الزيادة الحقيقية تنخفض الى ٣٪ في الضفة الغربية بينما تظل مرتفعة في قطاع غزة .

ان المناطق المحتلة تشكل مصدرا حيويا بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي من حيث انها تزود اسرائيل بما تحتاجه من اليد العاملة ومن المنتوجات الزراعية التي لا تعطي غلة نقدية مرتفعة وبالتالي تمكن اسرائيل من استثمار ريعتها الزراعية

المحدودة على احسن وجه . ويمكن اعتبار علاقة المناطق المحتلة باسرائيل كملاعة الدول النامية بالدول المتقدمة اقتصاديا من حيث اعتماد الاخرى على الاولى في تزويدها بما تحتاجه من عوامل الانتاج باسعار واجور زهيدة .

التضخم المالي : حذر عدد من الاقتصاديين البارزين الحكومة الاسرائيلية بأن الميزانية الاسرائيلية الحالية والقادمة تحمل في طياتها عوامل مستزيد من حدة ارتفاع مستوى الاسعار . فهناك زيادة قدرها (٧٥٠) مليون ليرة اسرائيلية في وسائل الدفع نتيجة لرفع مستوى الضرائب وزيادة الانفاق الحكومي بنسبة تفوق الزيادة في مستوى الضرائب . اي ان الزيادة في الضرائب لن تستطيع امتصاص القوة الشرائية الاضافية المترتبة على عملية زيادة الانفاق الحكومي . ومثل هذا الامر سيزيد من العجز الحاصل في الميزان التجاري . وفي رأي هؤلاء الاقتصاديين ان الاقتصاد الاسرائيلي غير قادر على امتصاص اكثر من (٥٥٠) مليون ليرة اسرائيلية من السيولة الاضافية على اساس زيادة قدرها ٧٤٥٪ في حجم الانتاج و٧٪ من مستوى الاسعار .

ويبدو ان ضبط الزيادة في الانفاق ضرورية الان اكثر من قبل بعد تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية نظرا للارتفاع الذي طرأ على مستوى الاسعار اجمالا مما دفع الحكومة الى رفض اي زيادة محتملة في مستوى الاجور والتهديد باحالة كل مخالف الى القضاء . واذا ما اضفنا الزيادة المرتفعة في حجم القروض والسلف المقدمة من القطاع المصرفي والقدرة بحوالي (١٥٠) مليون ليرة لاتضح لنا ان عام ١٩٧٢ سيشهد ارتفاعا كبيرا في مستوى الاسعار قد يأتي على اية مكاسب حقيقية في مستوى الانتاج .

اخبار متفرقة

— تقرر انشاء مصرف صناعي جديد برأس مال قدره (٢٠) مليون جنيه استرليني . وستبلغ نسبة مساهمة الحكومة الاسرائيلية فيه حوالي (١٨) مليون جنيه :

٢٤١ مليون جنيه	تريف استمت ترست
٦٤٦ مليون جنيه	فرست بانسيلفانيا بنك
١٤٢	مجوعة روتبرغ
١٤٠	اتحاد العمال الاسرائيليين
١٤٠	اتحاد الصناعيين
١٤٥	جهات اخرى